

التعهدات الطوعية

المؤتمر الرابع والثلاثون للصليب والهلال الأحمر

تعهد بشأن تعزيز تفسير وتنفيذ القانون الدولي الإنساني الشامل لمسائل الإعاقة

إستناداً إلى الإلتزامات الدولية التي تعهدت بها حكومة السودان ،بموجب مصادقتها على اتفاقيات جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ ، وكذلك إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦ وبروتوكولها الاضافي.

وإدراكاً لما تنص عليه المادة (١١) من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ،بشأن التزام الدول الاطراف التي تتعهد باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الاشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ بما في ذلك حالات النزاع المسلح وإنطلاقاً من الواقع المأساوي الذي شهدته البلاد جراء النزاع المسلح الحالي، وما خلفه من تداعيات واسعة على المدنيين والعسكريين على حد سواء ،بما في ذلك ارتفاع أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة سواء نتيجة مباشرة للعمليات القتالية أو نتيجة انهيار المنظومة الصحية والخدمية، تتعهد حكومة السودان بما يلي:

١/تنظيم مؤتمر وطني تشاوري رفيع المستوى

يجمع بين ممثلي القوات المسلحة السودانية ، والمنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وممثلي المجتمع المدني ،والاشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم ، بمن فيهم المحاربون القدماء المتأثرون بالنزاع.

٢/ تعزيز الحوار والتعاون المدني العسكري

بشأن إدماج الاعتبارات الخاصة بالإعاقة في جميع مراحل العمليات العسكرية ،بما يشمل التخطيط، التنفيذ والتدريب، وتقديم المساعدات الإنسانية ،على نحو يراعي الحماية والكرامة والاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣/ إعداد تقرير وطني شامل

يوثق أثر النزاع المسلح على الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان ،ويقترح توصيات عملية لتعزيز التفسير الشامل للقانون الدولي الإنساني بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤/مراجعة وتطوير التشريعات والسياسات الوطنية

مراجعة التشريعات والسياسات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني ،وحقوق الشخص ذوي الاعاقة، لضمان انسجامها مع الإلتزامات الدولية وتكريس مبدأ عدم التمييز والإدماج الكامل.

٥/ ضمان المشاركة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة

ضرورة مشاركة الاشخاص ذوي الاعاقة بمن فيهم النساء والفتيات في تصميم وتنفيذ السياسات والاستجابات المتعلقة بالنزاع ،بما يعزز من قدرتهم على الصمود والمشاركة في بناء السلام.

٦/ العمل مع الشركاء الدوليين

لتقديم الدعم الفني والمالي لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية ،بما في ذلك القوات المسلحة ،على فهم وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة.

تؤكد حكومة السودان أن الوفاء بهذه الالتزامات يشكل خطوة محورية نحو بناء دولة عادلة وشاملة تحترم كرامة الإنسان ،وتصون الحقوق وتستجيب لإحتياجات جميع فئات المجتمع دون إستثناء وبخاصة أولئك الأكثر عرضة في أوقات النزاعات.

تعزيز تفسير وتنفيذ القانون الدولي الإنساني الشاملان لمسائل الاعاقة في تكامل مع اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة